Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وإنى مورد هنا بعض عباراته التى تُرى الباحث لونًا من اتجاهاته فى هذا المؤلف، وسأكتفى بأمثلة أربعة:

١ - قال - أضاء الله مثواه - فى باب العلم بعد أن قسَّمه إلى اسم وكنية ولقب وعَّرف كل واحد، ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين كعبد الله وزين العابدين، أو كان الأول مفردًا والثانى مضافًا كزيد زين العابدين، أو كانا بالعكس كعبد الله كرز، أتبعت الثانى للأول، إما بدلاً أو عطف بيان، أو قطعته عن التبعية إما برفعه خبرًا لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف، وإن كانا مفردين كسعيد كرز، جاز ذلك. ووجه آخر؛ وهو إضافة الأول إلى الثانى، وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه، ويرده النظر، وقولهم: هذا يحيى عينان «بضم النون».

ولعمرى إن هذا الكلام لدقيق واضح، وآية دقته أمران:

الأول: فى اختياره الاسم وقصده إليه وعود الضمير عليه فى قوله: فإن كان اللقب وما قبله، إذ هو الذى تتأتى معه الأقسام الأربعة، وهى كون الاسم مع اللقب مضافين، أو مفردين، أو الاسم مضافًا واللقب مفردًا، أو الاسم مفردًا واللقب مضافًا، وقد مثل لها وبين حكمها.

أما إذا سبق اللقب بالكنية فاللقب له حالتان؛ الأولى: الإفراد، والأخرى: الإضافة، وعلى كلتا الحالتين فالكنية مضافة لا محالة كأبى القاسم الأمين، وأبى محمد جمال الدين، ومثل هذا إذا سبق الاسم بالكنية فتارة يكونان مضافين كأبى محمد عبد الله، وتارة أخرى يكون الاسم مفردًا والكنية لا تنفك عن الإضافة ضرورة مثل أبى الحسن على، والحال لا تتغير، والأمثلة لا تنكر إذا سبق الاسم الكنية، فهما إما أن يكونا مضافين نحو: سعد الدين أبى رافع، أو يكون الاسم وحده مفردًا مثاله: محمد أبو القاسم ﷺ، ألا تراه قد طوى هذه الأقسام وأمثلتها وأغناه عنها ما تكلم عنه ومثَّل له، لما كانت هذه الأقسام لا تختلف عما ذكره فى الأحكام إذ إن جميعها داخلٌ تحت قوله: «أتبعت الثانى للأول، إما بدلاً، أو عطف بيان، أو قطعته عن التبعية».